إسقاط التهم لا يمت بصلة إلى التسوية المدنية

تساءل العديد من ضحايا إطلاق النار في ساحة النسور عما إذا كان لتسوية الدعوى المدنية ضد شركة بلاك ووتر تأثير على قرار المحكمة برفض الدعوى الجنائية في 31 ديسمبر 2009. للدعوى الجنائية إجراءات منفصلة تماماً عن الدعوى المدنية، ولقد تناول القضيتين اثنان من القضاة منفصلان في محكمتين مختلفتين. والقرار الذي اتخذه بعض الضحايا من أجل الاتفاق على تسوية مالية لا علاقة له برفض الدعوى الجنائية بمعرفة القاضي ريكاردو أوربينا.